الآخوذ للملاك ويودع الموتدين بغير مال فان اخذه لم يودّه ويكره
بيع السلاح والكراع والحديد من اهل الحرب وتجهيزه اليهم قبل الموادعة
وبعدها واذا آمن خمسة اوحة كافرا او حصنا او مدينة آمتنع قتالهم
الا ان يكون فيه مفسدة فينبذ اليهم ويؤذن به ولا يصح امان ذمي ولا
اسير ولا تاجر فيهم ولا مسلم عندهم وهو فيهم وكذا العبد المحجور
اجازه ويوافقها في روايتين **فصل** واذا فتح الامام بلدة
عنوة قسمها ان شاء والا تخير بين وضع الخراج والجزية على اراضيهم
عليهم ويقسم المنقول ويقتل الاسارى او يسترقهم او يتركهم احرارا
ولا يردهم الى دار الحرب والامام لا يفادي بهم واجازه باسارى المسلمين
ولا تجزئه بالمال في المشهور ولا المن عليهم واذا تعذر نقل المواشي في
العود لاتلافها ولم يمكن حفظها واعلى عقرها فتذبح ثم تحرق ولا تقسم غنيمة
الا في دارنا ويستوي الردء والمقاتلة ولهم المدد قبل احرازها
فشاركهم معهم ولو بعد القتال ولا حق لاهل السوق حتى يقاتلوا واذا لم
تكن حمولة قسمها بينهم ايداعا ثم يرجعها في الدار فيقسمها ولا يباع الغنائم
قبل القسمة ومن مات في داره فهو احرى الغنيمة لا توخذ نصيبه ولو وطئ

سبية فولدت فادعاه لا تثبت به ويورث اذا مات بعد الاحراز ولا باسى
بعلف العسكر والكراع وجده من طعام واستعمال طبيخ ودهن وتوتيح
دابة والتقييد بالحاجة رواية ويقاتلون بسلاحهم للحاجة ولا
يبيعوا من ذلك شيئا فان بيع رد الثمن الى الغنيمة ومن اسلم
منهم في داره احرز نفسه وولده الصغير وماله الذي في يده وهو
وديعة في يد مسلم او ذمي واظهرنا عليهم كانت زوجته وعبده
المقاتل فيئا وعقاره في وافق في رواية وجعله له واخرى كالمنقول
ويوافق الاول في قوله الثاني والثاني في قوله الاول وهو وديعة في
يد حربي في وما غصبه وهو في يد مسلم او ذمي في ويوافقه في رواية
واذا خرجوا من داره لم يعلقوا من الغنيمة ولا يأكلوا منها ويرد الفاضل
اليها قبل القسمة ويتصدق به بعدها **فصل** وتقسم اربعة اخماس
خماس بين الغانمين للفارس سهمان وللراجل سهم
ويسهم لفرسين وقال لواحد ويتساوى البراذين والعتاق ولا
يسهم لبغل ولا راحلة وتعتبر حال مجاوزة الدرب لانقضاء الحرب
فمن دخل دارهم فارسا فنفق فرسه استحق سهم فارس او

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)